

# ملخص تنفيذي

## أهم التطورات:

- بدء استعادة وتيرة معدلات النمو لأدائها المرتفع خلال مرحلة ما قبل الأزمة ، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليحقق ٥,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، مقارنة بـ ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .
- انخفاض نسبة عجز الموازنة الكلي إلى الناتج المحلي خلال الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠ بـ ٠,١ نقطة مئوية ليبلغ ٥٤,٤ مليار جنيه أي ٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة بشكل طفيف وفي نفس الوقت ارتفاع في المصروفات خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى ٦٢,٧٪ من الناتج المحلي في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ ليصل ٨٦٣,٨ مليار جنيه.
- استمرار تحسن مؤشرات الدين الخارجي في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ على الرغم من الارتفاع في رصيد الدين بنسبة ٧٪، حيث انخفضت نسبته للناتج المحلي من ١٤,٧٪ إلى ١٤,٣٪ خلال فترة الدراسة ليبلغ ٣٤,٧ مليار دولار مقابل ٣٢,٤ مليار دولار في نهاية سبتمبر من العام السابق.
- زيادة معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ ليصل إلى ١٣,٤٪، بعد استقرار دام لمدة شهرين عند ١١,٨٪.
- انخفاض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ مسجلاً ١٠,٢٪ مقارنة بـ ١١٪ خلال أكتوبر ٢٠١٠. بينما ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ ليصل ٨,٦٪ مقارنة بـ ٧,٨٪ خلال الشهر السابق.
- وقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة -/ لليرة العاشرة على التوالي- عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪.
- تحقيق ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لفائض كلي محدود بلغ ١٤,٧ مليون دولار.

**لحظة عامة :** لقد أثبت الاقتصاد المصري جدارته في مواجهة الأزمة العالمية، حيث نجح في تحقيق معدل نمو حقيقي بلغ ٥,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بـ ٤,٧٪ خلال العام المالي السابق. ومن أهم العوامل التي دعمت قدرة وصلابة الاقتصاد المصري خلال الأونة الأخيرة تنوع مصادر نمو الدخل القومي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى سرعة استجابة السياسات المالية للمتغيرات العالمية الطارئة عن طريق اتخاذ عدة تدابير لتنشيط الاقتصاد المصري وتفاؤده ووقوع أزمة اقتصادية محلية منها حزم الحفز المالي التي تم تبنيها خلال عامي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠١٠/٢٠٠٩ . كما نجحت السياسة النقدية أيضاً في الحد من معدلات التضخم بدون التأثير سلباً على حركة النشاط الاقتصادي. وبالإضافة إلى جميع العوامل السابق ذكرها، فقد كان لتنامي الطلب المحلي بمعدلات جيدة دور فعال ورئيسي في استمرار حركة النشاط الاقتصادي وتحمل الآثار السلبية للأزمة العالمية.

## أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

تفيد البيانات الصادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية بارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) ليحقق ٥,٢٪ خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، مقارنة بـ ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، وهو معدل مرتفع بكل المقاييس في ظل اضطراب الأوضاع الاقتصادية العالمية كما أنه يشير إلى بدء استعادة وتيرة معدلات النمو لأدائها المرتفع خلال مرحلة ما قبل الأزمة. ويرجع ذلك إلى قوة الإنفاق الاستهلاكي المحلي و تنامي الاستثمارات المحلية واسترداد القطاعات التصديرية لعافيتها وتنوع الهيكل الاقتصادي. وعلى الرغم من أن معدل نمو الناتج المحلي يقل عن المعدلات المحققة قبل اندلاع الأزمة

- ١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
- ٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
- ٣ الإيرادات الحكومية مطروحا منها المصروفات، ومضافا إليها صافي حيازة الأصول المالية.

الاقتصادية العالمية إلا انه قد فاق توقعات النمو الصادرة عن المؤسسات الدولية، بل وقد فاق أيضاً متوسط معدلات النمو لكثير من البلدان المتقدمة والنامية.

ويتضح من بيانات الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق) ان الإنفاق الاستهلاكي- و الذي يشكل ٨٥,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويسهم بـ ٤,٢٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث نمت كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ ٥,١٪ و ٤,٥٪ على التوالي، كما ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري بـ ٤,٢٪ مقارنة بانخفاض قدره ٩,١٪ في العام المالي السابق، بينما تراجعت قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٣,٠٪ و ٣,٢٪ على التوالي خلال عام الدراسة.

كما سجل الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج<sup>١</sup> معدلاً للنمو قدرة ٥,١٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. وتشير البيانات الخاصة بالتقسيم القطاعي، على ان من اهم عوامل دفع حركة النشاط الاقتصادي النمو المحقق في كل من قطاعات الصناعات التحويلية (٥,١٪ معدل نمو حقيقي، ١٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ قطاع البناء والتشييد (١٣,٢٪ معدل نمو حقيقي، ٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ١٣,٣٪، ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والنقل والتخزين (معدل نمو حقيقي ٦,٨٪، ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٦,١٪، ١٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والسياحة (معدل نمو حقيقي ١٢,٠٪، ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). على الجانب الآخر، فقد شهد أداء قناة السويس تراجعاً ولكن بمعدل أقل ليسجل انخفاض قدره ٢,٩٪ خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بانخفاض قدره ٧,٢٪ خلال العام المالي السابق.

كذلك تشير البيانات الربع سنوية إلى استمرار تحسن أداء الاقتصاد المحلي الحقيقي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مسجلاً ٥,٤٪، مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال الربع الثالث، ومقارنة بـ ٤,٦٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وجدير بالذكر أن معدلات النمو الربع سنوية المحققة خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ تفوق نسبياً المعدلات المماثلة لها في العام المالي السابق.

## ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة<sup>٢</sup> العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى نجاح الحكومة في خفض معدل العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي ليسجل ٨,١٪. وذلك مقابل العجز المستهدف في الموازنة والذي كان يقدر بـ ٨,٤٪ من الناتج.

وتشير بيانات العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلي بـ ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى نحو ٩٨ مليار جنيه أي ٨,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٧١,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويأتي هذا الارتفاع في نسبة العجز الكلي كنتيجة لأثر تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت الإيرادات الكلية بمعدل كبير، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف في المصروفات العامة خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد ساهمت تلك التطورات في ارتفاع نسبة العجز الأولي<sup>٤</sup> بـ ٠,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,١٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

فعلى جانب الإيرادات، سجلت إجمالي الإيرادات انخفاضاً بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩، لتصل إلى ٢٦٨,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨٢,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع ذلك الانخفاض بصفة أساسية إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ١٨,٢٪، غير أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية بنسبة ٤,٥٪ (نتيجة جهود وزارة المالية في توسيع القاعدة الضريبية) قد حد بشكل كبير من انخفاض جملة الإيرادات.

وتشير البيانات التفصيلية أن انخفاض جملة الإيرادات يرجع إلى عدة عوامل منها الانخفاض الملحوظ في الإيرادات الأخرى المتنوعة (الجارية)<sup>٥</sup> بـ ٨٩,٦٪ لتصل إلى ٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالمقارنة بـ ٣١,١ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إنخفاض المنح من حكومات أجنبية بنسبة ٥٣,٦٪ لتصل إلى نحو ٣,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٧,٥ مليار جنيه خلال العام المالي

- ٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.
- ٥ الجدير بالذكر ان الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تعكس أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات. ومن ثم، يرجع الانخفاض في الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن تلك التسوية المذكورة أعلاه.

السابق. وفي نفس الوقت، إنخفضت الحصيلة من ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال ٨,٧٪ لتصل إلى ٦٠,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ ٦٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت إيرادات الضرائب على المبيعات والخدمات ٧,١٪ لتسجل ما يقرب من ٦٧,١ مليار جنيه (على خلفية ارتفاع الملحوظ في الطلب المحلي). كما حققت أيضاً الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً أكثر من ثلاثة أمثال القيمة المحققة خلال العام السابق، لتصل إلى ٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث حققت حصيلتها ٥,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك فقد نمت الضرائب على التجارة الدولية خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٤,٣٪ لتصل إلى ١٤,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في إيرادات الضرائب على السلع والخدمات بـ ١٦,٤٪ لتسجل ٢٧,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٣,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر من العام السابق. ارتفعت كذلك حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ ٢,٩٪ لتصل إلى ١٥,٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ١٥,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ ٢٣٪ لتصل إلى ٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٤,٧ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. حققت كذلك الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً بـ ٥,٨٪ لتصل إلى ٣,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٣,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ وقد حققت حصيلة قدرها ٣ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً ملحوظاً وصل إلى ٣١٪ خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة تراجع عوائد الملكية بـ ٣٣,١٪ إلى ٧,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١١,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه فقد انخفضت حصيلة بيع السلع والخدمات خلال فترة الدراسة بـ ٢,٧٪ لتصل إلى ما يقرب من ٤ مليار جنيه. كما إنخفضت كل من الإيرادات المتنوعة والمنح بنسبة ٢١٪ و ٩٧,٤٪ لتصل إلى ١,٥ مليار جنيه و ٤٥ مليون جنيه على التوالي خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ١,٩ مليار جنيه و ١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة في العام السابق.

وعلى الجانب الآخر فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠ ارتفاعاً بلغ قدره ٥,٦٪ لتصل إلى ١٢١,٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ١١٥,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى الزيادة في جميع الأبواب فيما عدا كل من باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وشراء السلع والخدمات وأخيراً باب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). فقد حققت جملة المصروفات على كل من باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وشراء السلع والخدمات انخفاضاً بـ ٤,٦٪ و ٧,١٪ خلال فترة الدراسة ليصل إلى ١٩,٨ مليار جنيه و ٧,٥ مليار جنيه على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت المصروفات على شراء الأصول غير المالية بـ ٥,١٪ إلى ١٣,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١٤,٢ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

على نحو آخر، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٢,٤٪ لتصل إلى ٣٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٣٢,١ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ ٧,٨٪ لتسجل حوالي ٣١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٨,٧ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩، كما سجلت المصروفات الأخرى ارتفاعاً بـ ٢١,٧٪ إلى ١٣,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١١,٣ مليار جنيه خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

### ثالثاً الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.<sup>٧</sup>

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي ارتفاعاً طفيفاً في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٦٢,٧٪ مقارنة بالعام السابق لتسجل ٨٦٣,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٧٥١,٥ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ (٦٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧١٨,٨ مليار جنيه (٥٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦١١,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ (٥٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٦٨,٨ مليار جنيه و ١٨١,٣ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٢٥٠,٤ مليار جنيه و ١١٠ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩ وذلك نتيجة زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٧٨٠,٦ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ (٥٦,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٦٦٥,٨ مليار جنيه (٥٥,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

وفي نفس الوقت، إنخفضت الحصيلة من ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال ٨,٧٪ لتصل إلى ٦٠,٢ مليار جنيه، مقارنة بـ ٦٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت إيرادات الضرائب على المبيعات والخدمات ٧,١٪ لتسجل ما يقرب من ٦٧,١ مليار جنيه (على خلفية ارتفاع الملحوظ في الطلب المحلي). كما حققت أيضاً الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً أكثر من ثلاثة أمثال القيمة المحققة خلال العام السابق، لتصل إلى ٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث حققت حصيلتها ٥,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك فقد نمت الضرائب على التجارة الدولية خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنحو ٤,٣٪ لتصل إلى ١٤,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ١٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

وفي محاولة لامتصاص اثر الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري، فقد اتجهت الحكومة المصرية الى استخدام ثلاث حزم من الإجراءات المالية التوسعية خلال عامي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ و ٢٠١٠/٢٠٠٩. فقد تم ضخ الحزمة المالية الأولى والتي بلغت قيمتها حوالي ١٥ مليار جنيه (١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الاستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. أما الحزمة المالية الثانية فقد بلغت قيمتها ما بين حوالي ٥,٥ و ٦ مليار جنيه، تم ضخها خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ من أجل الاستثمارات الإضافية. وقد تجاوزت هذه النفقات الإضافية الزيادة السنوية الطبيعية التي تشهدها الموازنة الاستثمارية للدولة. و فيما يخص الحزمة الثالثة، فقد قام مجلس الشعب بالموافقة على اعتماد إضافي بقيمة ١٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بهدف الحفاظ على التحسن التدريجي الذي شهده النشاط الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة، ومنع أي تدوير محتمل في معدلات النمو خاصاً في ضوء استمرار بعض المخاوف المرتبطة بمدى قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي.

وعلى جانب الإنفاق، فقد ارتفعت جملة المصروفات خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمعدل بلغ ٤,١٪ لتصل إلى ٣٦٦ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٥١,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع ذلك الارتفاع إلى عدة عوامل، أهمها الارتفاع الملحوظ في مدفوعات الفوائد بنسبة بلغت حوالي ٣٧٪ لتصل إلى ٧٢,٣ مليار جنيه، في ضوء الزيادة المتراكمة للفوائد المحلية المدفوعة للجهات الغير حكومية. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بـ ١٢,١٪ إلى ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٧٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة وصلت إلى ١١,٣٪ لتصل إلى ٤٨,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٣,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق الحزمة المالية الثالثة السابق الإشارة إليها. كما ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بحوالي ١٢٪ إلى ٢٨,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد شهدت فاتورة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" انخفاضاً ملحوظاً خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بـ ١٨,٩٪ ليصل إلى ١٠,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى تراجع المزايا الاجتماعية بنسبة ٨٤,٤٪ لتسجل ٤,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٨,٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. ويرجع هذا الانخفاض بشكل كبير إلى أثر فترة الأساس الناتج عن التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨. انخفضت كذلك فاتورة الدعم للسلع التموينية بحوالي ٢٠,٢٪ لتسجل ١٦,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٢١,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق، وذلك في ضوء تراجع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وتشير البيانات الحديثة للموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠ إلى انخفاض طفيف في نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي وذلك بحوالي ٠,١ نقطة مئوية ليبلغ ٢,٣٪ من الناتج، محققاً ٥٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٨,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي هذا الانخفاض الطفيف المحقق في نسبة العجز الكلي كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة وفي نفس الوقت ارتفاع في المصروفات خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى فقد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً إلى ١,٧ نقطة مئوية خلال يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ١,٦ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات انخفاضاً طفيفاً بلغ ٠,٩٪ خلال الفترة يوليو- نوفمبر ٢٠١١/٢٠١٠، ليصل إلى ٦٦,٢ مليار جنيه مقارنة

٦  
تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.  
يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحق على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة

العامة ٦٢١,٦ مليار جنيه (٤٥,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٥١٤,٢ مليار جنيه (٤٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ٢٠,٨ مليار جنيه ليصل إلى ١٦٩ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ٨١٦,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ (٥٩,٣٪ من الناتج المحلي) مقابل ٦٩٠,٣ مليار جنيه (٥٧,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. وبلغ صافي الدين المحلي ٦٤٣,٤ مليار جنيه (٤٦,٧٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٢٥,٢ مليار جنيه (٤٣,٥٪ من الناتج المحلي) في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ١٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٠١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال سبتمبر ٢٠١٠ بحوالي ٥,٤٪ لتصل إلى حوالي ٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢١,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٦,٦٪ لتصل إلى ١٨,٩ مليار جنيه، مما عوض الانخفاض الطفيف في قيمة القروض المحلية المسددة بنسبة ٠,٢٪ إلى ٤,١ مليار جنيه.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١,٧ سنة مقارنة بـ ١,٥ سنة في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩، وكذلك ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ إلى ١٠,٦٪ مقارنة بـ ١٠,٥٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٠٩.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى استمرار تحسن مؤشرات الدين الخارجي على الرغم من الارتفاع في رصيد الدين بنسبة ٧٪، حيث بلغ ٣٤,٧ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ مقابل ٣٢,٤ مليار دولار في نهاية سبتمبر من العام السابق. في حين انخفضت نسبته للناتج المحلي من ١٤,٧٪ إلى ١٤,٣٪ خلال نفس الفترة. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد ارتفع بنسبة ٣٪ مسجلاً ٢٦,٩ مليار دولار (٧٧,٦٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٦,٢ مليار دولار (٨٠,٧٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في سبتمبر ٢٠٠٩.<sup>٨</sup>

#### رابعاً- التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، فقد استقر معدل النمو الشهري لجملة السيولة المحلية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠ للشهر الثالث على التوالي عند ١,٤٪ لتسجل نحو ٩٦١,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٤٨,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بينما ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ ليصل إلى ١٣,٤٪، بعد استقرار دام لمدة شهرين عند ١١,٨٪. ويمكن تفسير هذه الزيادة في معدل النمو من جانب الأصول بالارتفاع الكبير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بنسبة بلغت ٤٠,٤٪ بالإضافة إلى ارتفاع صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بـ ١٣٪ مقارنة بـ ٩,٨٪ في نهاية الشهر السابق. وعلى جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لكل من النقود وأشباه النقود في نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٠ ليصل إلى ١٥,٦٪ و ١٢,٨٪ مقارنة بـ ١٤,١٪ و ١١,١٪ على التوالي في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد ارتفع معدل نمو صافي الأصول الأجنبية بـ ٢٠,٥٪ في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ ليبلغ ٣١٥,٣ مليار. ويرجع ذلك إلى زيادة معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدي البنوك ليصل إلى ٤٠,٤٪ مسجلاً ١٢١,٥ مليار جنيه خلال أكتوبر ٢٠١٠ مقارنة بارتفاع قدره ٣٦,٢٪ مسجلاً ١٢٠,٥ مليار جنيه في نهاية الشهر السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع أيضاً معدل نمو صافي الأصول المحلية في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ بـ ١٠,٣٪ ليبلغ ٦٤٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٨,٥٪ في نهاية سبتمبر ٢٠١٠، إلا أنه تراجع مقارنة بارتفاع قدره ١٢,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق ليحقق حوالي ٥٨٦ مليار جنيه. ويرجع ذلك إلى تباطؤ معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لتسجل ١٣٪ في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ محققاً ٣٤٨,٥ مليار جنيه وذلك مقارنة بارتفاع قدره ٤٠,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. هذا بالإضافة إلى استمرار انخفاض معدل النمو السنوي للمطلوبات من قطاع الأعمال العام - للشهر الخامس على التوالي- حيث انخفض بمعدل ٦,٦٪ لتسجل حوالي ٣١,٨ مليار جنيه في نهاية

<sup>٨</sup> قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تويب الدين المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدة الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التويب الجديد.

أكتوبر ٢٠١٠ وذلك مقارنة بارتفاع قدره ١٩,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. ومن ناحية أخرى، فقد واصل معدل النمو السنوي للإقراض الممنوح للقطاع الخاص في الزيادة ليصل إلى ٩,٨٪ مسجلاً ٤٢٣,٩ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ وذلك مقارنة بانخفاض قدره ١,١٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو صافي الإحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي قد استمر في الارتفاع خلال أكتوبر ٢٠١٠ بـ ٤,٥٪ ليصل إلى ٣٥,٥ مليار دولار، مقارنة بانخفاض قدره ٢,٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق ليلعب حوالي ٣٤ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ١٢,١٪ في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ لتصل إلى ٩٣٧,٤ مليار جنيه، هذا ويقدر حوالي ٨٧,٩٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليلعب ٩,٤٪ مسجلاً ٤٧١,٤ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٠، وذلك كمحصلة لزيادة جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بـ ٨,٧٪ ليصل إلى ٤٣٣,٨ مليار جنيه، وكذلك زيادة جملة الإقراض للقطاع الحكومي بـ ١,٨٪ ليصل إلى ٣٧,٧ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠١٠.

وقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملية لتسجل ٤٣,٧٪ في نهاية أكتوبر ٢٠١٠ مقابل ٤٤٪ في نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ ٤٦,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية لتبلغ ٧٢,٨٪ مقابل ٧٣,٥٪ خلال الشهر السابق ولكنه ارتفع مقارنة بـ ٦٧,٦٪ خلال أكتوبر ٢٠٠٩.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استقرت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية استقراراً نسبياً عند ١٦,٨٪ في أكتوبر ٢٠١٠ مقارنة بالشهر السابق، ولكنها انخفضت مقارنة بـ ١٨,٦٪ خلال أكتوبر ٢٠٠٩. كذلك استقرت معدلات الدولار في الودائع خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠ عند ٢٢,٥٪ مقارنة بالشهر السابق، ولكنها انخفضت مقارنة بـ ٢٤,١٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

#### خامساً- تطورات الأسعار المحلية

انخفض معدل التضخم السنوي<sup>٩</sup> لحضر الجمهورية بمعدلات غير متوقعة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ لتسجل ١٠,٢٪ مقارنة بـ ١١٪ خلال الشهر السابق ومقابل ١٢,٩٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩ (وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد شهد انخفاضاً خلال شهر الدراسة لتسجل ١٠,٢٪ مقارنة بـ ١١,٤٪ خلال أكتوبر ٢٠١٠). ويمكن تفسير هذا التراجع في الأساس إلى انخفاض معدل التضخم السنوي للبلد الفرعي "الخضراوات" ضمن مجموعة "الطعام والشراب" لتسجل ٢٩,٢٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٥٤,٨٪ وكذلك تراجع معدل التضخم السنوي لمجموعة "المسكن، المياه والكهرباء" مسجلاً ٠,٣٪ في نوفمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ ٠,٦٪ خلال أكتوبر ٢٠١٠. في حين استقرت معدلات التضخم لمعظم المجموعات الأخرى، فيما عدا معدل التضخم السنوي لكل من مجموعة "الملابس والأحذية" و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" حيث ارتفعا بـ ٣,١٪ و ٣,٦٪ على التوالي، وكذلك مجموعة "الرعاية الصحية" بـ ١,٣٪ خلال نوفمبر ٢٠١٠. وفيما يخص معدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية، فقد انخفض انخفاضاً ملحوظاً مسجلاً -٠,٨٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ وهو أقل معدل له منذ ١٥ شهراً- مقارنة بـ ١,٤٪ خلال أكتوبر ٢٠١٠، ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض معدل التضخم الشهري للبلد الفرعي "الخضراوات" ضمن مجموعة "الطعام والشراب" مسجلاً -١,٦٪ مقارنة بارتفاع قدره ٦,٤٪ خلال الشهر السابق. أيضاً انخفض معدل التضخم الشهري لمجموعة "الطعام والفنادق" إلى ٠,١٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٨,٣٪ خلال الشهر السابق.

وفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ لتسجل ٨,٦٪ مقارنة بـ ٧,٨٪ خلال الشهر السابق<sup>١٠</sup>. أيضاً فقد ارتفع معدل التضخم الأساسي الشهري لتسجل ٠,٧٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,٤٪ في الشهر السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠ مسجلاً ٢١,٩٪ مقارنة بـ ١٤,٤٪ خلال الشهر السابق وبتـ ١,٦٪ خلال أكتوبر ٢٠٠٩. البيانات التفصيلية الخاصة بشهر أكتوبر ٢٠١٠ غير متاحة حتى تاريخه. وجدير بالذكر أن معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر سبتمبر ٢٠١٠ قد ارتفع مسجلاً

<sup>٩</sup> قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

<sup>١٠</sup> مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفواكه) وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

١٤,١٪ مقارنة بـ ١٠,٣٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بإنخفاض قدره ٦,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما استمر معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين في الارتفاع خلال سبتمبر ٢٠١٠ مسجلاً ٣,٢٪ مقارنة بـ ٢,٧٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٠,٣٪ في سبتمبر ٢٠٠٩. وجدير بالذكر أن ارتفاع معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر سبتمبر ٢٠١٠ يرجع إلى ارتفاع أسعار كل من مجموعة "التعددين واستغلال المحاجر" و"الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك" بـ ١٥٪ و ٢١,٧٪ خلال سبتمبر ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤,٤٪ و ١٦,٤٪ على التوالي خلال الشهر السابق.

وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بدون تغيير - للمرة العاشرة على التوالي- وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ١٦ ديسمبر ٢٠١٠. وبناءً على ذلك فقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي. وقد اتخذ البنك المركزي هذا القرار - على الرغم من الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية- بناءً على أن التغيير في أسعار السلع الغير غذائية مازال منخفضاً مما يدل على أنه تم إحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن التعافي في الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، " فإن لجنة السياسة النقدية سوف تظل تتابع عن كثب مخاطر احتمالات انتقال الصدمات المتعلقة ببعض السلع الغذائية إلى أسعار السلع الأخرى".

#### سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالربع الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تحقيق ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً طفيفاً بلغ ١٤,٧ مليون دولار. وقد جاء هذا التوازن نتيجة تحقيق الميزان المالي والراسمالي صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مما عوض اتساع العجز في ميزان المعاملات الجارية والذي بلغ ٠,٨ مليار دولار. وقد سجل صافي السهو والخطأ تدفقات للخارج بقدر ٢١٥,٤ مليون دولار.

سجل ميزان المعاملات المالية والراسمالية خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ صافى تدفقات للداخل بقيمة ١,٠ مليار دولار مقابل ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويأتي ذلك نتيجة زيادة صافى تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر لتحقق ٥,٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقارنة بصافى تدفق للداخل قدره ١,٢ مليار دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. بينما سجل صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تدفقات للداخل بقيمة ١,٦ مليار دولار مما يقل بحوالي ٧,٧٪ عن القيمة المحققة خلال الربع الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩ التي بلغت ١,٧ مليار دولار. في حين سجلت الاستثمارات الأخرى صافى تدفقات للخارج بنحو ٦,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الحالي مقابل صافى تدفقات للداخل بلغت ٦٩ مليون دولار خلال فترة المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخرى صافى تدفقات للخارج بقيمة ١,٧ مليار دولار في يوليو- سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. و يأتي ذلك في ضوء قيام البنوك بزيادة أصولها الأجنبية في الخارج لتصل إلى حوالي ٦,٣ مليار دولار، مقارنة بـ ١,٣ مليار دولار خلال الربع الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما على جانب المعاملات الجارية، فقد ارتفع عجز الميزان الجارى بحوالى ٦٢,٦٪ ليصل إلى ٨٠٢ مليون دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بعجز قدره ٤٩٣,٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي ذلك كمحصلة لارتفاع معظم البنود الفرعية للمدفوعات الجارية في حين ارتفعت بنود المتحصلات الجارية ولكن بنسبة أقل. فقد ارتفعت المتحصلات الجارية بـ ١٣,٣٪ لتحقق ١٦ مليار دولار، بينما ارتفعت المدفوعات الجارية بحوالى ١٥٪ لتصل إلى حوالى ١٧ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى انخفاض نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٥,٢٪ مقارنة بنحو ٩٦,٦٪ خلال يوليو- سبتمبر من العام السابق.

أيضاً سجل العجز التجارى ٦,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، حيث ارتفع بنسبة ٦٪ فقط مقارنة بـ ٦,٣ مليار دولار خلال يوليو- سبتمبر من العام المالي السابق. ويأتي ذلك نتيجة ارتفاع كل من حصيلة الصادرات السلعية بـ ١٣,٢٪ لتصل إلى ٦,١ مليار دولار، كما ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية بـ ٩,٣٪ لتحقق ١٢,٧ مليار دولار. يرجع الارتفاع في جملة الصادرات السلعية إلى ارتفاع الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ١٥,١٪ لتصل إلى حوالى ٢,٨ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات غير البترولية بحوالى ١١,٧٪ لتصل إلى ٣,٣ مليار دولار. ويأتي الارتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة ارتفاع الواردات البترولية بنسبة بلغت ١٤,٣٪ لتصل إلى ١,٦ مليار دولار بالإضافة إلى ارتفاع الواردات غير البترولية بنسبة بلغت ٨,٧٪ لتصل إلى ١١,١ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمى، فقد انخفض الفائض الكلى المحقق خلال يوليو - سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ ليسجل ٢,٦ مليار دولار مقابل ٣,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة

من العام المالي السابق، حيث ارتفعت جملة المتحصلات الخدمية ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار وذلك في ضوء الارتفاع الذى شهدته المتحصلات من النقل والسفر بـ ١٧,٩٪ و ١٣,١٪ على التوالي، مما عوض الإنخفاض الذى شهدته كل من المتحصلات من دخل الاستثمار و المتحصلات الحكومية بنسبة ٦٨,٢٪ و ٥٦,١٪ على التوالي خلال فترة الدراسة. وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بنسبة ٣٧,١٪ لتصل إلى ٤,١ مليار دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل حوالى ٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع هذا الارتفاع فى المدفوعات الخدمية إلى الارتفاع الملحوظ فى كل من مدفوعات الاستثمار والمدفوعات الحكومية ومدفوعات النقل مما عوض الإنخفاض فى باقى البنود الفرعية. وبناءً على ما سبق فقد بلغت نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية حوالى ١٦٤,٤٪ مقارنة بـ ٢١١,٢٪ خلال الربع الأول من العام المالي السابق.

هذا وقد ارتفعت صافى تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٦٩,٥٪ لتحقق ٣,١ مليار دولار، بينما انخفضت صافى تدفقات التحويلات الحكومية بنسبة ٧٧,٣٪ لتحقق ١٤٨ مليون دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٢١٥ مليون دولار خلال الربع الأول من ٢٠١١/٢٠١٠، مقابل صافى تدفقات للداخل وصل إلى ٢٩٢ مليون دولار خلال يوليو- سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولى للواردات إلى ٨,٤ أشهر مقارنة بـ ٨,٦ أشهر خلال يوليو- سبتمبر من العام المالي السابق. وقد ارتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٤٧,٩٪ خلال الربع الأول من العام المالي الحالي مقارنة بـ ٤٦,٣٪ خلال فترة المقارنة.

#### سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ بـ ٣٤ نقطة ليصل إلى ٦٧٠٥ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذي بلغ ٦٦٧٠ نقطة، وكذلك ارتفع بـ ٨٣٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩. وعلى الجانب الآخر، فقد انخفضت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ١,٧٪ فى أكتوبر ٢٠١٠ لتسجل ٤٧٨ مليار جنيه (٣٤,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى).